والمضايع مع الحوارم وبينا الذاكا في كلمتين نحو المال
لزيد واما الممتنع مع المتحركات من المواخي وبينا الذاكا
احد المتجانسين كالتا الخاف نحو خلبت ثم اذكان ساكنا
قبلها متحركا اي حرفا متحركا او ملفوظا والمراد بالمتصل
حالة حركة ما قبل سواء كان الفا او واوا او ياء نحو اعتاد
واعتم او عند لم يحتج الى زيادة عمل اي غير كاد غام
واذكان ما قبلها ساكنا غير مدة نقل الى الساكن حركة
اول المتجانسين وادغمت فادغمت في كلا الموضعين
تحتاج الى تسكين كما اول كما تحتاج في الثاني الى النقل
التسكين عمل كما لنقل فلم عد الشيخ النقل بانه عمل وعد
التسكين عمل الحسكون داخلا في تحقق الادغام لا النقل
وقولا ادغمت بمضمر قبل سكن كما اول وحركت الثاني فلم يكن
التسكين عملا زايدا على الادغام والشيخ اسار الى هذا
بما زاد العمل لا اصل العمل اما النقل فلما دخل في تحقق
الادغام كما يرى انه يتحقق الادغام في نحو مردن نقل
الحركة الى نحو فاء فمن هذا الوجه وسد البحث ايضا
مر بدايع هذه الرسالة والاعلم ان المدغم اللازم
ان يكون مضاعفا اي مضاعفا مصطلحا اما ان يكون
مضاعفا لغويا بمعنى ما عف الشيء اي مثل عدلا كما اول
فعلم ان المدغم لا يكون مضاعفا مصطلحا وهو ما كان
في حروفه كما صول سلال واما لا يلزم لكون المدغم اعم منه
والاعم لا يستلزم كما خص كما ترى ان احمر الخاص
مدغم على فر وحاب من حرف احد المثلين المدرجين في
الثاني حتى لم يوجد في معامل العين واللام ولا
تضعف في شيء منها لا تضعيف الملاقي حتى لم يوجد فعل

العين واللام ولا تضعف الرباعي حتى لم يكن التضعيف
كاول فيها مساويا للتضعيف الثاني لا تضعيف
الثلاثي ولا تضعف الرباعي اي وجد مع التضعيفين
مع انه لا يكون التضعيف موجودا الا ضافة ومكرر ومضعو
للالحاق واما وجب الربع لانه خرج من بنائه فلا معول
فيه للالتباس في الخمس ومنها المنع بتضعيف مجرد وهو
تضعيف الملاقي والرباعي لانتفاء
نوع منه في المدغم حتى رجع الى اصل وهو الربع لا يتم
بابدال اول المثلين واوا او ياء كما في الحيوة وكذا المضاعف الثنائي
ورباعيا للزم ان يكون ملفوظا فاربخوردون مضاعف
ثلاثي ولا ادغام فيه وصرهر مضاعف رباعي ولا يمكن
فيه ادغام اما سد كانه من الرباعي دون الثلاثي
لان مضايع الادغام ههنا محمولة لا حتى دون لا قل
منهم يحتج فيه اي في نحو صرهر متحانسا
فان قلت كيف يحدا حتماعهما فيه مع حصول احتماعهما
فيه قلت يراد بهما حتمعة الاحتماع وهو ان يصل
احدهما الاخر بلا وسط ولم يوجد هم اعلم ان بين المدغم
والمضاعف بسبب العموم والخصوص من وجه وكذا
بين الصحيح والمدغم كالمثال مع المضاعف فح يجوز
ان المدغم صحيحا كاحمر الفصل الثالث
اعلم انه يحتاج في معرفة مواضع العلل الى معرفة
في اي اصول اي الحساب اصولها والمراد بالعلل هنا
وضع معتل كان معتلا علما انهم اذا تركوا الواو والياء
على حالتهما مع عدم ما قبل حروفهما صحيحا واذا قلبوا
حروفه اعلالا لاجل ما قبلها لا يخلوا اما ان يكون مفتوحا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)